

يقول ابنتي اوجاريتي مزوجة منك <sup>وكذا</sup> مقتضى القاعدة ان يرجع في هذا الكلام  
 فان اراد ما يقتضى ايقاع الطلاق او فناءه وان لم يرد شيئا او عذرت ارادته  
 بموت او غيره فان جعلناه موافقا لم تقتل لانك يكون اعم والاعم لا يدل على الاخص  
 المقتضى للوقوع وهو الحال وان جعلناه مشتركاً وهو الظاهر الموافق لما ذكره في  
 المضارع فذلك ايضا لانك لم تجل المشترك على جميع معانيه فواضح وان جعلناه  
 عليه فذلك وانما كان للاحتياط في تحصيل مواد المتكلم والاحتياط لا يجب  
 سلوكه في الطلاق وغيره مما ذكرناه لانه عكس المقصود **الفرد الثاني** اذا عمل  
 عن القضاء قال امرأة القاضى طالت ففى وقوع الطلاق عليه وجرمان حكاهما  
 الرافعي في اخر تعليق الطلاق عن ابي العباس الروياني والمسئلة لهما المنع  
 الي قواعدها **ما ذكرناه والثانية** المنزلة المحل بالهلع ام لا **والثالثة**  
 المتكلم هل يدخل في عموم كلامه ام لا **والرابعة** اقامة الظاهر مقام المتكلم  
**الفرد الثالث** اذا قال القاضى اناسم هل يحكم باسلامه ام لا فيه اختلاف  
 وقع في كلام الرافعي والروضة او فصحته في المرات فان جعلناه حقيقة في  
 الحال كان مؤمنا والا فلا لانه لو قال اناسم بعد ذلك لم يلزم بالاسلام  
 ووجهه عدم الاسلام مطلقا لانه قد يسمى دينه الذي عليه اسلامه **الفرد**  
**الرابع** اذا قال انامقر بما ندعيه اولست منكرا فانه قد يكون اقرا بخلاف  
 ما لو قال انامقر ولم يقل به لانه لا يكون اقرا الاحتمال ان يريه الاقرار  
 بانه لا شئ عليه وبخلاف ما لو قال بالمضارع فانه لا يكون اقرا وان اتى  
 بالضمير مع في اصح الوجهين وذلك بان يقول اقربيه ومسيبة ان المضارع  
 مشترك على المعروف كما سياتي في قسم الافعال **الفرد الخامس** اذا نادى  
 زوجته فقال يا طالت فانه صحيح نعم لو ادعي انه اراد الماضي فيقبل اذا  
 ثبت ويقع ذلك سنة لانها قريبة ذالة على ما ادعاه من التجوز **الفرد السادس**  
 قال وقفت على مكان موضع لذا فتاب بعضهم سنة ولم يبع داره ولا استبدل  
 دارا فان حقه لا يبطل لكانت له الرافعي عن العمادي واقتره هو النوي  
 عليه مع ان السكان جمع اسم الفاعل وهو ساكن وليس الوصف قائما به  
 في هذه

في هذه الحالة وبويده ما قالوه في الابمان لو حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها  
 بنفسه لم يثبت سوالا لان بنية القول ام لا ومقتضى تعيين الرافعي انه لا فرق  
 في ذلك بين النية حال الوقت او بعدها **الفرد السابع** ان اصحابنا لما قالوا  
 ببراءة السواك للصائم بعد الروال مستدلين بقوله صلى الله عليه ولم يخلو  
 الحديث اختلفوا في ان لو اهدية السواك للصائم تنسب بالغروب ام تبقى الي  
 الغسق والاكثرون على الاول وقال الشيخ ابو حامد بالثاني لكانت له النوي في  
 المذهب والخلاف مبني على ما ذكرناه وذكر الحب الطبري في شرح التنبيه انه  
 يكره للصائم اذا اراد التسرب ان يمتعض ونجده لانه انما تسبحه الله تعالى  
 والذي قاله يقتضى بقاء الكراهة الى الافطار وهو اوضح مما قاله النوي الا  
 انه يقتضى كراهة الله في النماء بالمفضضة في الوضوء وفيه نظر **الفرد**  
**الثامن** قال وقفت على حفاظ العتران لم يدخل فيه من كان حافظا ونسبه  
 قاله في البحر **الفرد التاسع** وقفت على ورثة زيد وزيد بن يبيع لان الهي  
 لا ورثة له قاله في البحر ولو قيل يبيع حلا للفظ على مجازه باعتبار ما سياتي  
 او على الاضمار والتعدير على ورثة لومات الآن لان محتملا الا ان ورثة  
 عند الموت غير معروفة **الفرد العاشر** قال لزوجاته الاربع كما ولدت  
 واحدة منكن فوضوا اجابته اهل البيت فولدت كل من قلبن احواله احداهن ان  
 يلدن معا فتطلق كل واحدة ثلاثا واعدة جميعهن بالاقراء الثاني ان يلدن  
 مرتباً ففيه وجرمان الاصح منها انه اذا ولدت الثانية انقضت عدتها وبانت  
 ويقع على الاولى بولادة هذه طلقه وعلى كل واحدة من الاخرين طلقه  
 ان بقيت عدتها فاذا ولدت الثالثة انقضت عدتها عن طلقين ووقع  
 على الاولى طلقه ثانياً ان بقيت في العدة وعن الرابعة طلقه ثالثة  
 فاذا ولدت الرابعة انقضت عدتها عن ثلاث طلاقات ووقعت ثالثة عن  
 الاولى وعدة الاولى بالاقراء في استناف المدة المطلقة الثانية والثالثة  
 الخلاف في طلاق الرجعية والوجه الثاني ان الاولى لا تطلق اصلا وتطلق  
 كل واحدة من الاخرين طلقه واحدة وتنقض يد ذهن بولادتهن

في هذه الحالة وبويده ما قالوه في الابمان لو حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه لم يثبت سوالا لان بنية القول ام لا ومقتضى تعيين الرافعي انه لا فرق في ذلك بين النية حال الوقت او بعدها